

الدورة الثامنة والسبعون لجمعية الصحة العالمية

بيان دولة الكويت البند 24.2 - الاستراتيجيات والخطط العالمية المقرر انتهاءها خلال عام

الخطة التنفيذية الشاملة لتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال 2012-2025

السيد الرئيس، السيد المدير العام،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

تُعرب دولة الكويت عن تقديرها لجهود منظمة الصحة العالمية في متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الشاملة لتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال 2012-2025، والتي مثلت مرجعاً عالمياً أساسياً في صياغة السياسات الوطنية الرامية إلى دعم التغذية في مراحل الحياة الأولى، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تلتزم دولة الكويت التزاماً راسخاً بتحسين تغذية النساء والأطفال، انطلاقاً من إيمانها العميق بأن التغذية الجيدة في المراحل المبكرة تُشكل حجر الأساس لبناء إنسان سليم، ومجتمع أكثر إنتاجاً واستقراراً. وقد حرصت وزارة الصحة على ترجمة هذا الالتزام إلى برامج وسياسات ملموسة، كان من أبرزها تعزيز الرضاعة الطبيعية كأولوية وطنية، عبر تفعيل مبادرة المستشفيات الصديقة للأطفال التابعة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف، وإنشاء عيادات "الطفل السليم" في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وتدريب الطواقم الصحية على الإرشاد التغذوي للأمهات في مرحلة ما بعد الولادة.

وفي هذا السياق، تُشير الإحصاءات الوطنية لعام 2024 إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية في الستة أشهر الأولى، لتبلغ 31% مقارنة بـ 14.9% فقط في عام 2023، نتيجة لحملات التوعية المجتمعية وتكثيف الدعم المؤسسي للأمهات المرضعات. كما تم تفعيل اللجنة الوطنية لتغذية

الأمهات والرضع وصغار الأطفال، بهدف تنسيق السياسات بين الجهات ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذ الخطة

الوطنية المعنية بتحسين مؤشرات التغذية.

وعلى صعيد تعزيز النظم الغذائية، تواصل دولة الكويت مراجعة السياسات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية،

مع التركيز على الوقاية من السمّة ونقص المغذيات الدقيقة لدى الأطفال، وضمان توفر أغذية صحية

ومعززة بالفيتامينات في المدارس، والارتقاء بمهارات الطواقم الصحية في مجالات الكشف المبكر والتدخل

الغذائي المناسب. كما تعمل على تحسين الترصد التغذوي من خلال تطوير أدوات جمع وتحليل البيانات،

بما يضمن تقييم دقيق للفجوات وتوجيه التدخلات بشكل أكثر فاعلية.

وفي ظل انتهاء مدة الخطة العالمية في عام 2025، ترى دولة الكويت أن هناك حاجة ماسة لتجديد الالتزام

السياسي والمالي من قبل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، وتعزيز التعاون الفني، والاستفادة من التجارب

والدروس المستخلصة. كما تدعو إلى إطلاق إطار عمل جديد يُبنى على مكتسبات الخطة الحالية، ويراعي

التحولات المتسارعة في أنماط الغذاء والتحديات البيئية والاقتصادية المؤثرة في التغذية، خصوصاً في الدول

النامية والدول ذات المناخ الصحراوي وشح الموارد الطبيعية.

ختاماً، تجدد دولة الكويت التزامها بالعمل مع منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء من أجل تعزيز

النظم الغذائية الوطنية، وتحقيق نتائج ملموسة في تحسين تغذية الأمهات والأطفال، بما يصون الحق في

الصحة، ويحمي الأجيال القادمة.

وشكراً.